

Distr.
LIMITED

TD/B/49/L.2/Add.2
11 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التاسعة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم

من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المقرر: السيد مهدي فاخري (إيران)

المتكلمون:

البحرين
الصين
بنغلاديش
جامايكا
الاتحاد الروسي
النرويج
الجزائر
كوبا

مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية
مصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين
إندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين
الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي
ترينيداد وتوباغو نيابة عن مجموعة أمريكا
اللاتينية والكاريبي
الهند
تايلند

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8102, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5656/1066.

الفصل الثاني

الترباط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإثمائي:

وضع البلدان النامية في التجارة العالمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١ - للنظر في هذا البند، عرضت على المجلس الوثيقة التالية:

تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٢، واستعراض التجارة والتنمية (UNCTAD/TDR/2002)

٢ - قال مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية إن البعض اعتبر أن التقييم الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ الصادر في نيسان/أبريل هو تقييم "قائم إن لم يكن تقييماً سلبياً"، ولكنه يبدو الآن تقييماً متفائلاً بالنظر إلى التطورات اللاحقة. وفي اجتماعات مؤسسات بريتون وودز الأخيرة، حل محل التفاؤل المشوب بالحذر الذي ساد اجتماعات الربيع واقعية لا تبعث على الأمل. أما الإسقاطات الحالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم الصناعي فهي نحو ١ في المائة لعام ٢٠٠٢ و ٢ في المائة لعام ٢٠٠٣. وبات الرأي الشائع الآن ذلك القائل بصحة نبوءة أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠١ بأن انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة سيكون بطيئاً ومتقلباً وأن اليابان والاتحاد الأوروبي لن يحلا محل الولايات المتحدة باعتبارها محرك الاقتصاد العالمي. وكان الإفراط المالي في أصل الصعوبات الحالية في العديد من الاقتصادات ومنها اقتصادات اليابان والولايات المتحدة وعدد من البلدان النامية التي اعتمدت اعتماداً مفرطاً على تدفقات رأس المال الأجنبي الوافد. وأما التردد في النظر بجدية في الترباط بين المالية والتجارة والتنمية فلا يزال يشكل عائقاً رئيسياً في سبيل إيجاد توازن أفضل في النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف.

٣ - شابهت صورة الاقتصاد في العالم النامي صورته في أوائل الثمانينات. وفيما حافظ النمو في شرق آسيا على موقعه شهدت بقية العالم النامي مرة أخرى نمواً بطيئاً أو كساداً واضحاً. وفي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ظل دخل الفرد دون مستواه قبل ٢٠ سنة، واعتمدت فرص الحد المستمر من الفقر اعتماداً حاسماً على إجراء تجديد رئيسي في النهج المتبع في السياسة الدولية إزاء تحقيق الاستقرار والتكيف، والتخفيف من عبء الديون، والحصول على المعونة، والوصول إلى الأسواق. وفي معظم أمريكا اللاتينية، أدى عقدان من الإصلاحات ذات الوجهة السوقية إلى السيطرة سيطرة أفضل على التضخم وساعدا على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن أداء التصدير كان مخيباً للآمال، وكما في الثمانينات أدى الهبوط الحالي إلى إطلاق قوى تهدد بإطلاق أزمات جديدة من أزمات الديون وخسارة التنمية عقداً آخر. وظل التحدي الغالب في الطريق إلى الأونكتاد الحادي عشر

هو جعل نظام القواعد والمؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف نظاماً داعماً بدرجة أكبر للتنمية. وتغير اتجاه جدول الأعمال الدولي تغيراً يتفق والمنظورات والمقترحات البديلة التي قدمها الأونكتاد على مر السنين، ويشهد على ذلك الاهتمام الذي يولي الآن في صندوق النقد الدولي لقواعد الإفلاس السيادية وأحكام العمل الجماعي؛ وإدراك القلق، في سياق مبادرة الديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إزاء كون تحليل القدرة على تحمل الديون يستند إلى افتراضات غير واقعية تتعلق بالنمو والصادرات وإزاء كون العملية لم تسفر عن موارد إضافية؛ وتأييد البنك الدولي ولجنة زيديللو للاقتراح الداعي إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إذا أريد بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن النمو والتخفيف من حدة الفقر؛ وزيادة الاهتمام الذي توليه في مؤسسات واشنطن لمسألة المشروطة المفرطة والاقتحامية في الإفراض متعدد الأطراف؛ واعتراف جميع الوكالات الإنمائية بأن الحلول المطروحة من الأونكتاد للعديد من قضايا التجارة هي شرط لازم لنجاح الاستراتيجيات ذات التوجه الخارجي في البلدان النامية. أما التقدم الحقيقي المحرز في التعاون الإنمائي في مجال المعونة والديون والتجارة وكذلك التحسينات في الحكم والسياسات العامة على الصعيدين العالمي والوطني فهما بالفعل من العوامل الحاسمة في تحديد ما إذا كانت الألفية الجديدة ستبدأ بعقد آخر من الفرص الإنمائية الضائعة أم ستكون بداية بعث للنمو الذي ينبغي له أن يكون حجر الزاوية في تنمية واسعة ومستدامة.

٤ - وتكلم ممثل مصر نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين فقال إن مستقبل الاقتصاد العالمي ليس مؤكداً جداً، وذلك يعود إلى عوامل ليس أقلها هشاشة ثقة المستثمر وهبوط أسواق الأسهم، التي نجحت في جانب منها عن مشاكل تتعلق بإدارة الشركات في البلدان الصناعية. والمستقبل قائم بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لا يتوقع أن يحقق دخل الفرد أي نمو، وكذلك بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية حيث يرجح أن يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي نمواً سلبياً. أما التخفيف المستمر من حدة الفقر فلم يمكن تحقيقه من خلال إعادة توزيع دخل الفرد الذي يشهد ركوداً أو حتى هبوطاً؛ فهذا التخفيف يتطلب نمواً أسرع يعود بالفائدة على جميع البلدان وعلى جميع قطاعات المجتمعات فيها. وقدرة البلدان النامية على الاستفادة من زيادة الترابط العالمي تعتمد أيضاً على نظام التجارة المتعدد الأطراف. فزيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على احتمال تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ولكن هذا الاحتمال في الوقت الحاضر لا يتحقق بسبب أوجه التشويه في النظام الاقتصادي الدولي. وأدت الاستراتيجيات الإنمائية ذات الوجه التصديرية إلى زيادة في حصة البلدان النامية في التجارة العالمية في المصنوعات، ولكن تحرير التجارة أدى أيضاً في حالات عديدة إلى زيادة في المحتوى المستورد لصادرات الاستهلاك والإنتاج والتصنيع. ولا ينبغي اعتبار التجارة غاية في حد ذاتها، والمشاركة الناجحة في التجارة الدولية لا تعني نمواً أسرع في الدخل. أما حركة معدلات التبادل التجاري في غير مصلحة مصنوعات بلدان الجنوب، كما يشهد على ذلك تقرير التجارة والتنمية لهذه السنة، فهي مدعاة لقلق جدي، لا سيما بالنظر إلى تزايد عدد البلدان النامية التي لديها احتياطات كبيرة من اليد العاملة غير الماهرة والتي تقوم باعتماد استراتيجيات ذات وجهة

تصديرية. وأدى تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ إلى زيادة وعي صانعي السياسة في البلدان النامية للحاجة إلى اتخاذ تدابير تضمن ترجمة تزايد تجارة المصنوعات إلى نمو في الدخل المحلي وتقلص في حدة الفقر. أما تحرير التجارة والمالية وبذل جهود ترمي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيتعين الاضطلاع بهما في تنابع حسن وجعلهما جزءاً من استراتيجية إنمائية شاملة.

٥- أما حماية السوق في الاقتصادات متقدمة النمو فقد كان لها دور بارز في إدامة الفقر في العالم النامي. ومن الضروري بالتالي زيادة فرص دخول السوق أمام البلدان النامية، وإنهاء الدعم الذي يشوه التجارة إنهاءً تدريجياً، وتشديد قواعد استخدام إجراءات معالجة التجارة مثل تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، وكذلك المعايير والأنظمة التي تعترض سبيل الصادرات من البلدان النامية. وفيما بلغ دعم المنتجات الزراعية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر من ستة أمثال إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، كان نقل الموارد الصافي إلى أفقر البلدان سالباً في السنوات الأخيرة. وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للبلدان الصناعية أن تنظر بصفة عاجلة في زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها من المتوسط الحالي البالغ ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. أما تنفيذ مبادرة الديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فقد شهد تقدماً ولكن بمعدل بطيء مخيب للآمال. وتوجد حاجة إلى وضع إسقاطات أكثر واقعية لنمو الصادرات وتحمل الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإضافة إلى ذلك، ينبغي شمول عدد من البلدان المدينة خلاف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند النظر في التخفيف الشامل من عبء الديون الرسمي. ولا يزال من اللازم إجراء إصلاح فعال وواسع النطاق للبنية المالية الدولية وذلك بغية إنعاش النمو وبلوغ أهداف الألفية في البلدان النامية. أما الأزمة المالية الجديدة التي شهدتها مؤخراً اقتصادات السوق الناشئة فتشير من جديد إلى ضرورة وجود أدوات أفضل لمنع وقوع الأزمات وحلها. ورحب بما شهدته صندوق النقد الدولي مؤخراً من تقدم في اتجاه الأخذ بآليات أفضل لمعالجة الديون السيادية التي لا يمكن تحملها، وهذه مسألة كانت أمانة الأونكتاد قد أثارها مراراً. وتتطلب الصلات الوثيقة بين التجارة والمالية وبين الطابع العالمي لأسباب وآثار الأزمة الحالية اتباع نهج متماسكة من قبل المجتمع الدولي ترمي إلى تنشيط النمو في الناتج العالمي في الأجل القصير وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها تخفيف حدة الفقر إلى نصف ما هي عليه الآن في الأجل البعيد. وعلى المجتمع الدولي الآن أن يتخذ إجراء عاجلاً لتحويل النوايا الحسنة إلى إجراءات ملموسة، هذه النوايا التي ظهرت في ما صدر مؤخراً من إعلانات في مؤتمرات دولية.

٦- وتكلم ممثل الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وعن البلدان طالبة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (بلغاريا، والجمهورية التشيكية، وقبرص، وإستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وتركيا) فقال إن حصة البلدان النامية من صادرات البضائع العالمية قد زادت بعد أن كانت أقل من الربع فبلغت الثلث أو كادت بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٩. وحدث أيضاً تحول في تكوين صادرات

هذه البلدان من السلع الأساسية إلى المصنوعات. فالمصنوعات تمثل الآن ٧٠ في المائة من جميع صادرات البلدان النامية، بينما انخفضت حصة السلع الأساسية من ٢٠ في المائة إلى ١٠ في المائة. ويمكن للتجارة أن تعزز النمو الذي يساعد في تخفيف حدة الفقر؛ ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن تحرير التجارة يمكن أن ينقذ ٣٢٠ مليون نسمة من الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

٧- وتبلغ حصة البلدان النامية الآن ٤٢ في المائة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي، وانتقل ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوروبي إلى الفائض في عام ١٩٩٩. غير أن صادرات البلدان النامية لا تزال تتركز على مجموعة محدودة من المنتجات المستمدة من استغلال الموارد الطبيعية أو على استخدام اليد العاملة غير الماهرة. وتتسم هذه المنتجات بتدني القيمة المضافة لاحتوائها المحلي. وإضافة إلى ذلك، فإن حصة أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً قد انخفضت من ٣ في المائة في الخمسينات إلى ٠,٥ في المائة في أوائل الثمانينات وطوال العقدتين الأخيرين. ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل المحلية مثل السياسات العامة غير المناسبة، وضعف القدرات الإنتاجية، وتدني مستويات التعليم، وارتفاع درجات الفساد، وعوامل دولية مثل تدهور معدلات التبادل التجاري، وشدة تقلب الأسعار في الأسواق العالمية، وكثرة الحواجز التجارية أمام السلع الزراعية والسلع التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. وإضافة إلى ذلك، أدى ازدياد المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إضعاف المركز التفاوضي للبلدان الصغيرة.

٨- وأظهرت دراسات لأثر تزايد مشاركة البلدان النامية في التجارة والاستثمار الدوليين أن البلدان التي ترتفع درجة مشاركتها تميل إلى تحقيق نمو أسرع، كما أظهرت أنه كي تؤثر التجارة أثراً إيجابياً مستمراً في تخفيف حدة الفقر ينبغي لها أن تكون جزءاً من استراتيجية أوسع مملوكة قطرياً. وكانت ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تجسد هذا المفهوم أكثر أدوات التخفيف من حدة الفقر فعالية. فالاستراتيجية الفعالة للتخفيف من حدة الفقر ينبغي لها أن تشمل جملة أمور منها سياسات عامة سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وتحسين خدمات التعليم والصحة، ووجود شبكات مناسبة من الضمان الاجتماعي، واحترام معايير العمل الأساسية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أيضاً أن تتناول الحاجة إلى تحسين الهياكل الأساسية؛ وفرص الوصول إلى الأسواق، لا سيما لسكان المناطق الريفية؛ والإنفاذ الفعال لإطار تنظيمي يضمن سير الأسواق سيراً حسناً ويمنع الفساد؛ ووجود تشريعات بيئية مناسبة. وكي يكون النجاح حليفاً للاستراتيجيات المحلية ينبغي للدعم المالي الخارجي أن يركز على الإصلاح، وبناء القدرات، والهياكل الأساسية. وقامت مؤسسات بریتون وودز بدور رئيسي في هذا الصدد. ومن المهم أن تضع هذه المؤسسات في سياسات الإقراض لديها الأولويات المحددة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان المتلقية.

٩- والاتحاد الأوروبي مستعد للوفاء بالتزاماته بشأن بناء القدرات التجارية، هذه الالتزامات التي أعلنت في الدوحة ومونتريري، كما أن الاتحاد مستعد لتحسين شروط دخول السوق في سياق جدول أعمال الدوحة الإنمائي. وقد تحدد الاتجاه في مخطط مبدأ التخرج في الاتحاد الأوروبي وفي "مبادرة كل شيء إلا السلاح"، ولكن التسهيلات المقدمة من خلال هذه المبادرات لم تستغل دائماً استغلالاً تاماً، مما يشير إلى ضرورة تناول قيود جانب العرض. ووفقاً للالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد للمساعدة في تعزيز قدرات البلدان الضعيفة على الاستفادة من فرص التجارة.

١٠- أما التكامل الإقليمي بين البلدان النامية فيمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم التجارة والاستثمار. وقد صممت اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي تصميماً يرمي إلى تعزيز سياسات التكامل، والتخفيف من حدة الفقر، والتنمية المستدامة. غير أنه لا يمكن تحقيق الآثار الإيجابية للتكامل إلا في سياق إطار سياسة عامة مؤاتية وفي إطار الحكم الصالح والأمن الحقيقي.

١١- وتكلم ممثل إندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين فقال إن المستقبل الاقتصادي لآسيا يبدو أفضل من المستقبل الاقتصادي في أجزاء أخرى من العالم النامي، ولكن بالنظر إلى توجه معظم البلدان الآسيوية بقوة نحو الخارج فإن آفاق نموها تعتمد على انتعاش الاقتصاد العالمي. غير أنه بالنظر إلى التوقعات غير المؤاتية الناشئة عن التطورات والسياسات العامة في الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة النمو فإن آفاق المستقبل القريب للبلدان النامية وإحراز تقدم في مكافحة الفقر ليست مشجعة. ولا يمكن بلوغ الأهداف الطموحة الواردة في إعلان الألفية إذا ما استمر السيناريو الحالي للاقتصاد الدولي. وبلوغ هذه الأهداف يقتضي أيضاً إدخال تغييرات هيكلية هامة في الاقتصاد العالمي في مجالي التجارة والمالية. وقد سلمت بذلك مؤتمرات مونتريري والدوحة وجوهانسبرغ.

١٢- أما المنافع التي جنتها بلدان عديدة من زيادة المشاركة في التجارة العالمية فقد كانت دون التوقعات. ففي جولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة، تعين تصحيح أوجه التحيز المتبقية في نظام التجارة المتعدد الأطراف وذلك بغية ضمان التوصل إلى نتائج منصفة بدرجة أكبر. أما جميع قضايا التجارة التي تهم البلدان النامية بوجه خاص فقد تعين تناولها بصورة تعاونية، ومن هذه المسائل حواجز التجارة والتدابير التي تشوه التجارة. ولكن البلدان النامية بحاجة أيضاً إلى المحافظة على سيادتها في تصميم استراتيجياتها في مجالات التجارة والتصنيع والتنمية.

١٣- وأورد تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ تصوراً جديداً للمنافع التي جنتها البلدان النامية من سياساتها الإنمائية ذات الوجهة الخارجية، لا سيما تحرير التجارة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وشبكات الإنتاج الدولية. ويبدو أن أثر هذه السياسات يختلف اختلافاً شديداً بين منطقة وأخرى وبين بلد وآخر. وبما أن ازدياد القيمة المضافة المحلية يعتبر في صلب الجهود الإنمائية فإنه من المثير للقلق الشديد في البلدان النامية أن ترى هذه البلدان أن ازدياد حصتها من الصادرات الصناعية العالمية لم يصاحبه ارتفاع في حصتها من القيمة المضافة في

المصنوعات. ولذلك وجب استعراض سياسات التصنيع الماضية استعراضاً دقيقاً، كما تعين عند الاقتضاء تنقيحها أو استكمالها بتدابير مبتكرة جديدة تضمن زيادة حصتها من القيمة المضافة في المصنوعات. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت بلدان نامية عديدة على ضخامة قوة العمل غير الماهرة أو متدنية المهارة لديها في إنتاج المصنوعات. ولكن تقرير التجارة والتنمية وجه الانتباه إلى استمرار خطر تكبد خسائر في معدلات التبادل التجاري وذلك بالنظر إلى ارتفاع نسبة هذه السلع إلى إجمالي الصادرات. واضطرت البلدان النامية إلى تعزيز الطاقة التكنولوجية والمهارات في اقتصاداتها بغية الاستفادة استفادة كاملة من العولمة.

١٤- وساهم تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ مساهمة هامة في مناقشة الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة في سياق العولمة. وأظهر أنه لا يمكن أن يتوقع نشوء النمو والتنمية عن تحرير التجارة نشوءاً تلقائياً. ومطلوب أفكار جديدة بشأن السياسات المحلية وذلك بغية ضمان التوزيع التريه لمكاسب الدخل من زيادة إدماج الإنتاج والأسواق في الاقتصاد العالمي. وقد يكون من الضروري التطلع أكثر من ذي قبل إلى الأسواق المحلية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما بين البلدان النامية في مجال وضع سياسات ذات وجهة تصديرية المهدف منها تقليل مخاطر العرض الزائد وهبوط الأسعار في أسواق المصنوعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، لا سيما في المرحلة الراهنة المتسمة بضعف النمو وارتفاع البطالة في البلدان الصناعية متقدمة النمو. وأظهرت تجربة العديد من البلدان النامية في آسيا أن نجاح التصنيع ذي الوجهة التصديرية يتطلب أكثر من مجرد الاعتماد على قوى السوق والتحرير وإلغاء الإشراف الحكومي. ومن الضروري أيضاً تحديد دور إيجابي للدولة، والمؤسسات الوطنية، والسياسات التي تدعم القطاع الخاص في تحقيق القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

١٥- أما تقييم تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية فقد كان مثار اهتمام شديد لدى البلدان النامية في آسيا. ومن شأن التحليل وقضايا السياسة العامة التي أثيرت أن يساهما في فهم تحديات التكيف الناشئة عن هذا التطور في الصين نفسها وفي اقتصادات شركائها التجاريين.

١٦- وقال ممثل ترينيداد وتوباغو، متكلماً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن عقدين من تجربة الإصلاحات الموجهة نحو اقتصاديات السوق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حققا السيطرة على التضخم، وساعدا على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نطاق لم يسبق له مثيل. غير أن الأداء في مجال التصدير كان مخيباً للآمال وكان النمو بطيئاً مقارنة بالمستويات التي بلغها في الستينات والسبعينات من القرن الماضي. فلن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ نسبة الـ ٢ في المائة.

١٧- وتجري حالياً مناقشة مفتوحة للآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة على الوضع المالي الدولي. فالقلق يتزايد من احتمال تعرض الجهود الرامية إلى تعزيز مساءلة الحكومات المنتخبة بطريقة ديمقراطية، بما في ذلك ما يتعلق

بالمسائل الاقتصادية، لعقبات بسبب عدم انتظام الأسواق المالية الدولية. فقد كان التقدم المحرز في عملية الإصلاح الضرورية تماماً للهيكل المالي الدولي تقدماً بطيئاً أكثر مما ينبغي، ولم تراع في هذه العملية أزمة المدنين.

١٨ - ومن الخطأ، في عالم يسوده الترابط، أن تعزى كافة المشاكل التي تواجهها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقلبات الوضع المالي الدولي. وقد ركز تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩ تركيزاً كبيراً على الطريقة التي تفاعلت بها التدفقات التجارية والمالية في التسعينات من القرن الماضي بأسلوب غير متوازن تسبب في إحكام القيود الخارجية على النمو والتنمية في معظم المناطق النامية. وكانت مناقشة التجارة والتنمية التي عرضت في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ امتداداً مهماً لهذه الأعمال. وقد أحاط فريقه علماً، ببعض من الخوف، بما خلص إليه هذا التقرير من أن معظم بلدان المنطقة عجزت عن تحقيق تقدم في تصدير أكثر المنتجات دينامية في التجارة العالمية. كما لاحظ فريقه مع القلق ما يتضح في التقرير من تزايد ضعف الصلة بين صادرات المنتجات المصنوعة والنمو الاقتصادي. وقد أثار التقرير على الأخص قضايا مهمة جداً تتعلق بالمخاطر المترتبة على الإفراط في الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير. وقد صارت هذه الحجج مألوفة بفضل نقاش سابق حول التنمية يتعلق بالقيود المفروضة على تصدير السلع الأولية، وهو نقاش ركز كثيراً على تجارب أمريكا اللاتينية.

١٩ - ولا شك في أن أعضاء فريقه يؤيدون الرسائل المتعلقة بالسياسات العامة التي تم التأكيد عليها في التقرير وهي، أولاً، الحاجة إلى زيادة سرعة النمو في البلدان المتقدمة؛ وثانياً، الحاجة إلى توفير حيز سياسي كاف في البلدان النامية، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل، لتحديث قاعدتها الصناعية وتحقيق قيمة مضافة أعلى؛ وأخيراً، الحاجة إلى توسيع الأسواق في العالم النامي، بما في ذلك على أساس إقليمي، كعامل أساسي للتغلب على مشكلات البطالة والفقر الضاربتين بجذورهما فيه. ولكن لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا باتباع نهج منسق ومتسق على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، لا بد من دعم وتعزيز الجهود التي بذلت في المؤتمرات التي نظمت مؤخراً في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ لوضع التنمية في مركز اهتمامات جدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

٢٠ - وقد أعربت أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن العديد من المخاوف التي أثارها أمانة الأونكتاد. وينبغي المضي في تطوير هذه الأفكار على مدى السنوات المقبلة، حيث ستكشف الجهود المبذولة للإعداد لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر المقرر عقده في البرازيل في عام ٢٠٠٤، وذلك بالتعاون مع اللجان الإقليمية.

٢١ - وقال ممثل الهند إن الأونكتاد يضطلع بدور مهم في تحليل السياسات وبناء توافق الآراء بشأن الأبعاد الإنمائية للترابط والعمولة. فمهمتها المتميزة تتمثل، إلى جانب أمور أخرى، في القيام برصد موضوعي للتطورات والظواهر الاقتصادية التي يستند إليها رسم السياسات؛ وإعداد مقترحات سياساتية لتحقيق مكاسب للجميع في

مجال الرفاه؛ والعمل كحارس يسهر على تقييم الأثر الإنمائي لسياسات معينة؛ والإسهام في جدول أعمال إيجابي فيما يتعلق بكل من المسائل النظامية والسياساتية.

٢٢- وعلى البلدان النامية أن ترفع نصيب السلع المصنوعة من صادراتها للتقليل من تأثيرها بعدم استقرار الأسعار، وتعزيز نمو إنتاجيتها. ولكن في الوقت الذي يتزايد فيه نصيب البلدان النامية في صادرات العالم من السلع المصنوعة، فإن نصيبها في الأرباح التي تدرّها هذه الصادرات يشهد تناقصاً، كما أن محاولة البلدان النامية تأمين حصة لها في القيمة المضافة بالتصنيع على النطاق العالمي قد أدت إلى تسابق نحو القاع بين هذه البلدان. ويبين جدول أعمال الدوحة تعهد البلدان النامية بالعمل بالتشارك مع البلدان المتقدمة على أساس تفاهم الطرفين على جعل الشواغل الإنمائية محوراً للمفاوضات. ولما كان بإمكان التوجهات الحمائية في بعض البلدان المتقدمة الكبرى تفويض ثقة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي، فقد صار لازماً على النظام التجاري المتعدد الأطراف أن يضمن تحسين نفاذ صادراتها إلى الأسواق واستقرار أسعارها، وإتاحة حيز سياسي أكبر لتطوير الصناعات المحلية، ووضع شروط أكثر ملاءمة للانضمام إلى النظام المتعدد الأطراف. وينبغي تمكين كل بلد من اختيار الطريق الملائم لظروفها وشعبها، ولكن، لكي تفيد البلدان النامية من العولة بنفس القدر الذي تفيد منه البلدان المتقدمة، يلزم تهيئة مناخ حقيقي يعبر عن الانتماء للمجتمع العالمي، وينبغي ترجمته إلى إجراءات سياساتية ملموسة.

٢٣- وقال ممثل تايلند إن إعلان الدوحة الوزاري أحيأ آمال البلدان النامية في جدية مواجهة مخاوفها بشأن تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي، وفي أن تؤدي جولة التجارة الجديدة إلى مزيد من التقاسم العادل للأرباح المحققة من النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتمثل التحدي الرئيسي في تحقيق تحسّن ملموس في نفاذ سلع البلدان النامية وخدماتها إلى الأسواق، بإجراء تخفيض جوهري في الحواجز الجمركية وغير الجمركية أو بإزالتها، والتنفيذ الفعلي لأحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، وزيادة المساعدة التقنية على بناء القدرات في التفاوض على اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتنفيذها. وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، تشكل المبادئ التوجيهية وإجراءات التفاوض المعتمدة في عام ٢٠٠١ أساساً سليماً للتفاوض، يضمن أن يؤدي الاستمرار في تحرير التجارة في الخدمات إلى التشجيع على توسيع نطاق التجارة الدولية، وتحقيق العمالة الكاملة، ورفع مستويات المعيشة. ويتوقف بلوغ هذه الأهداف إلى حد كبير على قوانين المنافسة الداخلية.

٢٤- وفيما يتعلق بترابط التجارة والمالية والاستثمار، يوجد احتياج قوي إلى تحسين ترابط السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، على النحو المسلّم به أيضاً في إعلان الدوحة.

٢٥- أما الجهود التي بذلتها الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية على بناء القدرات في البلدان النامية من أجل التفاوض على اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتنفيذها، فقد رفعت كثيراً من قدرة هذه البلدان على مواكبة قوانين التجارة الدولية وسياساتها المعقّدة. كما أن بلداناً نامية عديدة تحتاج إلى مساعدة في صياغة وتنفيذ التشريعات

الداخلية الملائمة. وللمساعدة القانونية في إعداد تشريعات تمكّن من عقد اتفاقات معقّدة، مثل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أهمية كبيرة في تمكين الأعضاء من ممارسة الحق في تحرير التجارة تدريجياً أو استخدام الأحكام المتصلة بالضمانات أو التنمية المنصوص عليها في مختلف الاتفاقات.

٢٦- وقال ممثل البحرين إن الاقتصاد العالمي لم يتغلب بعد على الانكماش الحاد الذي مرّ به على مدى السنوات القليلة الماضية، ولذلك، فهناك حاجة ملحة إلى سياسات منسقة للوصول إلى حل عالمي لهذه الأزمة. وينبغي التصدي لجذور ذلك الانكماش. فقد يؤدي عدم التوصل إلى هذا الحل إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، وقد يفضي إلى تصعيد المشاكل الاجتماعية ويضيف المزيد من عدم الاستقرار على النطاق العالمي. وينبغي دعم السياسات التي ستُعد لتنظيم عملية العولمة بآليات تهدف إلى تعزيز الترابط وتنسيق السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي. والبلدان النامية تقف في موقف ضعيف للغاية في صمودها أمام الآثار المترتبة على الأزمة الحالية، حيث إن اقتصاداتها معرضة أكثر من الاقتصادات المتقدمة للتأثر بالصدمات الخارجية. وللتغلب على الأزمة الحالية، تحتاج البلدان النامية إلى زيادة التدفقات الوافدة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين شروط نفاذ صادراتها إلى الأسواق، ومواصلة تعزيز المساعدة التقنية المقدمة في المجال الاقتصادي. وتعلق البحرين أهمية كبرى على تعزيز الاستثمار كمحرك لتوليد النمو، وقد اعتمدت سياسات متحررة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة اقتصاد موجه نحو التصدير بقيادة القطاع الخاص. وأسهمت هذه السياسة في تحويل البحرين إلى واحد من أفضل الأماكن للشركات عبر الوطنية.

٢٧- وتمثّل الأونكتاد واحدة من المنظمات الرائدة في مجال دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي لها أن تواصل جهودها في مساعدة الاقتصادات التي تمر بصعوبات، لا سيما تعزيز مساعدتها التقنية لدعم انتعاش الاقتصاد الفلسطيني بطريقة مستدامة. فمنطقة الشرق الأوسط بكاملها تشعر بأثر الأحداث المأساوية المتصلة بالممارسات الإسرائيلية. والاقتصاد الفلسطيني يحتاج الآن إلى دعم دولي لإعادة بناء هيكله الأساسية المدمّرة وإيجاد حل لمشكلتي البطالة والفقر.

٢٨- وقال ممثل الصين إنه لا يمكن للبلدان النامية أن تنجح في تنمية تجارتها الخارجية بدون هيئة بيئة دولية مواتية. فهذه البلدان تواجه تحديات عديدة أثناء بذلها للجهود الرامية إلى التشجيع على تحرير التجارة، نظراً لأن البلدان المتقدمة لا تنفذ تعهدات جولة أوروغواي، ولا تزال تبقي على حواجز النفاذ إلى الأسواق أمام صادرات البلدان النامية. ولا تزال هناك جمارك باهظة، فضلاً عن العديد من الحواجز غير الجمركية، وبخاصة زيادة تدابير مكافحة الإغراق، وارتفاع مستوى الإعانات لصالح الإنتاج الزراعي الداخلي في البلدان المتقدمة. وقد أسهمت هذه التدابير كلها في إحداث اختلال كبير في التوازنات في التجارة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأسهمت

في إيجاد بيئة اقتصادية دولية غير عادلة. وهناك عدة عناصر في الجولة الجديدة من المفاوضات الجارية المتعددة الأطراف بإمكانها أن تعزز مكانة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. كما أن مشاركة البلدان النامية في هذه المفاوضات مشاركة فعّالة وعادلة مسألة ضرورية لبلوغ أهداف التنمية للألفية. غير أن على البلدان النامية أيضاً أن تواصل إصلاحاتها الاقتصادية الداخلية بنشاط مع تعزيز آلية اقتصاد السوق، وعليها أن تعتمد سياسات اقتصادية كلية وقطاعية ملائمة. وقد أحييت نتائج مؤتمر مونتيري وجوهانسبرغ التفاؤل في النفوس، ولكن ما له الأهمية الآن هو ضمان قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء ملموس في متابعة هذين المؤتمرين.

٢٩- وكان التقييم الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ للآثار المترتبة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية مفيداً جداً كوسيلة لدعم صياغة السياسات، كما أن المقترحات المقدمة في هذا التقرير تستحق متابعة وتقييماً متعمّقاً.

٣٠- وقال ممثل بنغلاديش إن البلدان النامية، رغم قيامها بتوسيع نصيبها في الصادرات العالمية من السلع المصنوعة، فإنها لم تجن ما يتناسب مع ذلك من مكاسب في القيمة المضافة. وقد جعل تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ صانعي السياسات يدركون أن العديد من الاقتصادات النامية يشكل أصغر حلقة من حلقات شبكة الإنتاج الدولية من حيث قلة المهارة وانخفاض القيمة المضافة. والتوصية الصادرة في التقرير للبلدان النامية بالسعي إلى توفير حيز أكبر للسياسات لتنمية صناعاتها الداخلية توصية مهمة وإن كان من الصعب تنفيذها في ظل النظام الحالي. وفي حين أن منظمة التجارة العالمية تعلي من شأن التجارة الحرة، فإن التدفقات التجارية محكومة بسياسات تجارية حمائية تتبعها غالبية البلدان الصناعية والاستراتيجيات العالمية التي تنتهجها الشركات عبر الوطنية.

٣١- والإسراع بالنمو في العالم النامي يتطلب حالياً تحفيزاً قوياً للطلب من البلدان الصناعية. ويشير هذا إلى عدم التناظر في نظام الاقتصاد العالمي؛ فبرامج الاقتصاد الكلي أو التكيف الهيكلي في البلدان النامية تخضع لمراقبة متعددة الأطراف أكثر إحكاماً من تلك التي تخضع لها سياسات الاقتصاد الكلي بالبلدان المتقدمة، رغم أن الأثر العالمي للأولى أضعف كثيراً من أثر الثانية. ولضمان سرعة أكبر للنمو وتجنب المزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، يتعين إجراء تنسيق أفضل لسياسات الاقتصاد الكلي لاقتصادات مجموعة الثلاثة، بما في ذلك سياساتها المتعلقة بأسعار الصرف. والنظام المالي التجاري الدولي الحالي يشجع التدفقات الخاصة أكثر من التدفقات العامة، والمرونة في أسعار الصرف أكثر من استقرار العملات، والدائنين أكثر من المدينين.

٣٢- ويلزم توفير ٥٠ مليار دولار إضافي من المساعدة الإنمائية الرسمية لكي تتحقق أهداف إعلان الألفية. وقد كانت خطة ميتشل مثلاً جيداً على الإمكانية التي تتيحها المعونة الرسمية للإسراع بالنمو. والاستثمار الأجنبي المباشر يكاد لا يذكر في العديد من البلدان الفقيرة، وكثيراً ما يقتصر توجيهه على أنشطة تكون القيمة المضافة

الحلية المحققة منها ضئيلة جداً. ولما كان تحرير التجارة والمالية قد فتح أبواب البلدان النامية أمام العولمة والترابط، فقد صار التحدي الآن يتمثل في تعزيز الإدارة السليمة على النطاق العالمي وإسهام البلدان النامية فيها.

٣٣- وقال ممثل جامايكا إنه في حين أن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ يلاحظ تزايد مشاركة البلدان النامية كمجموعة في التجارة العالمية، فإن هذا التوجه يقتصر على عدد محدود نسبياً من مصدري المنتجات المصنوعة. فقد كانت الأسواق راكدة وشهدت الأسعار انخفاضاً في عدد كبير من البلدان النامية التي لم تستطع التحول عن الاتجار في السلع الأولية. كما أن هناك العديد من الحواجز الثابتة التي تعترض دخول الاقتصادات النامية، بما فيها اقتصادات بلدان منطقة البحر الكاريبي إلى الأسواق، وتحد من إمكانياتها في التحول إلى تصدير المنتجات المصنوعة. ولا تزال اثنتان أو ثلاثاً من السلع الأولية تشكل، في الغالبية العظمى من بلدان منطقة البحر الكاريبي، ٦٠ في المائة من إجمالي الصادرات.

٣٤- وجامايكا كغيرها من بلدان المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على ما يطرأ من تطورات على الأسواق الخارجية، لا سيما في الولايات المتحدة. وقد عانت، نتيجة لذلك، من تبعات الانكماش الاقتصادي، حيث كان قطاع السياحة أكثر قطاعاتها تضرراً. ففي عام ٢٠٠١، ارتفع العجز في تجارة جامايكا من البضائع حتى وصل إلى ١ ٥٥٨ مليون دولار. ويرجع جزء من هذا الاتساع في العجز إلى انخفاض المكاسب المحققة من التصدير بنسبة ٦,٦ في المائة، مع انخفاض الإيرادات من تصدير البضائع بنسبة ٥,٣ في المائة، حيث بلغت ٢٢٤,٥ مليون دولار، مسجلة أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٤.

٣٥- ومن الصعب بمكان على جامايكا أن تحسن مركزها في التجارة الدولية لجني العائدات الاقتصادية من تحرير التجارة. فجامايكا، شأنها شأن البلدان الأخرى التي تعاني من مشاكل مشابهة، تحتاج إلى معاملة خاصة وتفاضلية لضمان تمتعها بتكافؤ الفرص في النظام التجاري العالمي. كما أنها تحتاج إلى مساعدة تقنية وبناء القدرات لتعزيز قدرتها على التوريد بهدف الارتقاء بأدائها التجاري.

٣٦- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن دورة المجلس الحالية تنعقد في مرحلة حاسمة للمجتمع الدولي. فالجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية تلوح في الأفق، وقد بدأت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. ويشكل التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك أساساً سليماً لإعداد استراتيجية إنمائية جديدة.

٣٧- ويعبر النقاش الدائر حول الترابط والعولمة وتحرير التجارة وتأثير هذه المسائل على التنمية عن اهتمام المجتمع الدولي المتزايد دائماً بهذه القضايا. وينبغي أن يهدف هذا النقاش إلى إيجاد نهج مشترك تجاه تعريف مفهوم التنمية في الاقتصاد العالمي بما يستجيب لتحديات الحاضر والمستقبل. وعلى هذا المفهوم أن يعبر عن حقائق العالم

المتزايد الترابط ومشاكل العولمة الاقتصادية. ولا بد من تحديد اتجاه ونمط للتنمية يحققان الحد الأقصى من الآثار الإيجابية لجميع البلدان والحد الأدنى من الآثار السلبية للعولمة على كل بلد أو مجموعة محددة من البلدان. وتستلزم المشاركة الفعالة من البلدان النامية في النظام التجاري الدولي تعزيزاً لإمكاناتها الاقتصادية الداخلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للبلدان أن تنفذ سياسات داخلية ملائمة، وأن تجري الإصلاحات الهيكلية اللازمة، مع مراعاة العلاقة بين الجوانب الاقتصادية الكلية والاجتماعية لسياساتها.

٣٨- ويشترك الاتحاد الروسي مشاركة كاملة في العمليات الاقتصادية العالمية. ويجري حالياً النظر في أجزاء مهمة من مشروع تشريع يهدف إلى جعل التشريع الداخلي متمشياً مع معايير منظمة التجارة العالمية ومبادئها، وتحقيق الاندماج الكامل في المجتمع الاقتصادي العالمي. كما أن الاتحاد الروسي كعضو في مجموعة الثمانية يبذل جهوداً للإسهام في التخفيف من أعباء ديون البلدان النامية. فقد شطب الاتحاد الروسي ٣٥ مليار دولار من الديون المستحقة على البلدان النامية فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١. ويمثل هذا ٠,٣ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي، وهي نسبة تفوق النسبة التي يتحملها العديد من البلدان المتقدمة. وفي الوقت نفسه، يشارك الاتحاد الروسي بنشاط في البرامج الدولية الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً. وتكاد تفيد كافة السلع المنتجة في هذه البلدان من دخول الاتحاد الروسي بدون جمارك، دون أن تخضع لأي إجراء من إجراءات مكافحة الإغراق أو فرض رسوم جمركية مضادة أو ضمانات.

٣٩- وقال ممثل النرويج إنه على الرغم من أن المخاوف الأمنية الفورية قد اكتسبت أهمية في الفترة الأخيرة، فلا تزال القضايا المتصلة بالتنمية تشغل مكانة متقدمة جداً على جدول الأعمال الدولي. ويتمثل التحدي الرئيسي الآن في ترجمة النتائج الإيجابية للمؤتمرات الدولية الأخيرة إلى إجراءات مناسبة. ويعتبر إعداد نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، يستند إلى قواعد متفق عليها بصورة مشتركة، ومُلمزة قانوناً، وقابلة للنفاذ، مسألة تخدم مصالح جميع البلدان. أما العودة إلى الحماية الجمركية والإجراءات الانفرادية، فليست وسيلة للتقدم إلى الأمام. والتجارة لا تؤدي بالضرورة إلى التنمية المستدامة أو الحد من الفقر، ولكن قلب العملية استهدافاً لزيادة انفتاح الأسواق سيتم على حساب الجميع. ولكي تمارس التجارة بما يحقق مصلحة الجميع، من المهم ألا يقتصر المدى الذي يبلغه الترابط على التجارة والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بل ينبغي أن يشمل أيضاً الترابط بين التجارة وأدوات التنمية الأخرى، كالحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا والدراية. وينبغي التوسع كثيراً في نفاذ المنتجات الوافدة من البلدان النامية إلى الأسواق في كل من الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية نفسها. وينبغي بذل جهد خاص لتوفير نفاذ جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون جمارك وبدون حصص محددة.

٤٠- فالبلدان النامية تحتاج إلى تحسين فرص حصولها على رؤوس الأموال، بما في ذلك من خلال تخفيف الديون. وينبغي لجميع البلدان المتقدمة أن تفي بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه دولياً والبالغ ٠,٧ في

المائة من الدخل القومي الإجمالي. ثم إن الشراكة مع القطاع الخاص حيوية أيضاً لكي يُكتب البقاء لأية استراتيجية إنمائية. ولكن على البلدان النامية نفسها أن تهيئ بيئة تمكينية للنمو من خلال الإدارة السليمة، بما في ذلك الالتزام بسيادة القانون، واتخاذ تدابير مناهضة للفساد، وإقامة نظام قانوني يتسم بالمصداقية. والناتج التي خلص إليها تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ والتي تفيد بأن زيادة نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية لم تواكبها زيادة مناظرة في نصيبها من القيمة المضافة تؤكد الحاجة إلى التنوع في اقتصاداتها. والارتقاء بإنتاجية الأيدي العاملة ليس مجرد مسألة تتعلق بالسياسات الاقتصادية التقليدية، بل هو أيضاً موضوع متصل بإدخال تحسينات على الهيكل المتاح عالمياً والخدمات الصحية والتعليمية.

٤١- وقال ممثل الجزائر إن عدم التأكد الذي يحيط بالوضع الدولي الذي صارت فيه الغلبة للاعتبارات الأمنية يشكل مصدراً من مصادر القلق. فهذا الوضع ينطوي على خطر مشابه للخطر الذي تتعرض له أمريكا اللاتينية بسبب أزمته، وهو يتمثل في أن تبعات الانكماش في الاقتصاد العالمي على البلدان النامية قد تتفاقم بوقوع صراع مسلح محتمل في الشرق الأوسط.

٤٢- وقد كان تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ مصيباً حين أشار إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تهيئة الظروف اللازمة لتخفيض اعتمادها على السلع الأولية، بل وفي بعض الحالات على عدد صغير جداً من هذه السلع. ويتمثل التحدي الذي تواجهه البلدان النامية في توجيه هياكلها الاقتصادية نحو زيادة الإنتاج والصادرات من السلع التي تشتمل على محتوى أكبر من القيمة المضافة المحلية. ويتطلب هذا تدفقات ضخمة إليها من رؤوس الأموال والتكنولوجيا لتعزيز قدرتها على المنافسة الدولية.

٤٣- وقد استطاع بعض الاقتصادات الناشئة في السوق أن يرتقي بطاقته الإنتاجية في العقود الماضية وأن يزيد من مشاركته في التجارة الدولية، ولكن غالبية البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، خضعت للتهميش، وساءت حالتها الاجتماعية الاقتصادية على الرغم مما بذلته من جهود كبيرة في مجال التكيف. وقد حصر تقرير التجارة والتنمية الخسائر التي تكبدتها البلدان النامية والتي بلغت ٧٠٠ مليار دولار مما كان يمكن أن تحرزه من مكاسب بفضل التصدير، وذلك فقط بسبب مختلف الحواجز الحمائية التي تفرضها الاقتصادات المتقدمة. وعندما بدأت في الدوحة الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تركز على التنمية، علّقت الآمال على حدوث تحسن في مجال وضع مخاوف البلدان النامية في الاعتبار في نظام تجاري يتسم بمزيد من الشفافية والانفتاح والإنصاف. غير أن التطورات التي طرأت منذ مفاوضات الدوحة تثير المخاوف من العودة إلى السلوكيات الانفرادية والحمائية التي تتعارض نصاً وروحاً مع إعلان الدوحة. ولقد وافقت البلدان النامية على برنامج الدوحة في مقابل تعهدات صارمة من البلدان المتقدمة بمنح الأولوية القصوى في المفاوضات الحالية الدائرة في منظمة التجارة العالمية لمخاوف البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٤ - وقال ممثل كوبا إن إحراز التقدم في التنمية يتوقف إلى حد كبير على مدى الإسراع بسد الثغرة بين الأقوال والأفعال. وقد قدمت الأونكتاد إسهامات مهمة في إيجاد حلول للمشاكل التي تعترض التنمية، وإن لم تكن هذه الحلول قد استُقبلت دائماً استقبالاً حسناً عند طرحها للمرة الأولى.

٤٥ - ولعل تنفيذ جدول أعمال الدوحة يشكل خطوة مهمة في البحث عن حلول مواتية للتنمية عند تصميم النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتعين بذل جهود في إطار منظمة التجارة العالمية لاحترام الآجال المقررة، ولا بد من أن تنتهج البلدان المتقدمة سلوكاً بناءً في المفاوضات المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية وتطبيقها، وفي المواضيع الأخرى المهمة للتنمية. وقد كان بعض المقترحات المقدمة مؤخراً فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية مصدراً من مصادر القلق، حيث إنها قد تستلزم إعادة التفاوض بشأن هذا المبدأ. وتعتبر كوبا المعاملة الخاصة والتفاضلية شرطاً لا غنى عنه للدخول في أي نوع من التجمعات مع الأعضاء على مختلف مستويات التنمية.

٤٦ - وتتطلب زيادة الترابط تحسناً للإدارة على الصعيد العالمي من أجل إقامة إطار موات للتنمية يؤدي بدوره إلى توزيع أكثر عدالة للإيرادات العالمية. وقد أثبتت الأونكتاد أنها تتمتع بميزة نسبية كبيرة في معالجة التنمية، باعتبارها نظرة متكاملة لقضايا التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار. وهي في موقف متميز يتيح لها متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن القضايا المهمة التي نُوقشت في مؤتمرات القمة الأخيرة، ولا بد من تعزيز طاقتها التشغيلية.

— — — — —